

الساعدي: ٣٠ مليون دولار كلفة سيارات القمة وأولاد المسؤولين يستقلونها حالياً

□ بغداد/ المدى

العام واستهتاراً واضحاً.

وعن سؤال مراسل المدى ما إذا كان البرلمان سيشكل لجنة تحقيقية بهذا الخصوص أفاد الساعدي بأن البرلمان وقف عاجزاً على كثير من القضايا، منها التي ان أكثر اللجان التحقيقية لم تخرج بنتائج إيجابية، مؤكداً أن لجنة النزاهة وهو واحد أعضائها مهتمة بشكل كبير بهذا الأمر، مرجحاً أن يتم استدعاء المسؤولين الذين يستغلون تلك السيارات إلى مجلس النواب من أجل التحقيق عمن هي الجهة التي منحها لهم.

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد أكدت، في ١ نيسان ٢٠١٢، عن مشروعها بفتح تحقيق في شبهات فساد مالي مرتبطة بالتحضيرات الخاصة باستضافة القمة العربية التي عقدت في بغداد، فيما أكدت صرف ٨٠ مليون دولار على فندق الرشيد مع أن قيمته لا تتعدى ٥٠ مليوناً، فضلاً عن تأهيل منزل مسؤول كبير بأكثر من مليار دينار بزيارة القمة، لافتة إلى أنها تعزم استجواب وزير الخارجية بصفته

كشفت النائب المستقل صباح الساعدي، أمس الاثنين، عن استغلال قادة فرق وأولية للسيارات التي تم شراؤها للقمة العربية، مؤكداً أن مبالغها بلغت نحو ٣٠ مليون دولار، فيما انتقد الإفراج عن السجناء السعوديين والليبيين، معتبراً أن من بينهم أمراء من الأسرة الحاكمة. وقال الساعدي خلال مؤتمر صحفي، عقده أمس، في مبنى البرلمان وحضرته المدى إن "عدد السيارات التي تم شراؤها للقمة العربية بلغت ٤٠٠ سيارة، بينها ٦٠ سيارة مرسيديس مصفحة إضافة إلى سيارات أخرى، مبيناً أن "مبالغ السيارات بلغت ٢٩ مليوناً و ٩٠٠ ألف دولار". وأضاف الساعدي أن "هذه السيارات يتم استغلالها حالياً من قبل بعض قادة الفرق والأولية، وأولاد المسؤولين من خلال تجوالها بها في مناطقهم السكنية" على حد قوله، معتبراً هذا الأمر "هدراً للمال



قمة بغداد... (أرشيف)

في (٢١ نيسان ٢٠١٢)، عن توقيع اتفاقية مع الحكومة العراقية تتضمن أن يقضي الليبيون المحكوم عليهم بالسجن ببقية عقوبتهم في بلادهم، وفيما بين أن العراق وعد بعدم تنفيذ حكم الإعدام بحق المحكومين منهم في بغداد، أكد أن أمر تسليمهم غير وارد في المرحلة الحالية.

يذكر أن وزارة العدل العراقية أعلنت في، (١٨ آذار ٢٠١٢)، أنها وقعت اتفاقية مع نظيرتها السعودية في مجال تبادل السجناء، مؤكدة أنها ستدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل المنكرات الدبلوماسية المؤيدة بين الطرفين، فيما أعلن المجلس الوطني الانتقالي الليبي

رئيس اللجنة التحضيرية، وعلى صعيد آخر انتقد الساعدي "الإفراج عن السجناء السعوديين والليبيين"، مؤكداً أن "الفرج عنهم مطلوبون بقضايا إرهاب". وأكد الساعدي أن "بعضهم أمراء من الأسرة الحاكمة"، مسائلاً عن "السند القانوني لتوقيع الاتفاقية مع السعودية".

الكويت تكشف عن مشروع "دول شمال الخليج" بالتعاون مع العراق

□ بغداد/ المدى

كشف نجل أمير الكويت ووزير شؤون الديوان الأميري ناصر صباح الأحمد عن وجود توجه كويتي للشراكة مع العراق ضمن منظومة إقليمية لدول شمال الخليج، فيما لفت إلى أن بلاده تهدف من خلال هذه المنظومة إلى تنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط بشكل كامل.

□ بغداد/ المدى

□ بغداد/ المدى

واسعة ولديها أموال ضخمة تقدر بمليارات الدولارات". وأضاف الأحمد أن "تشكيل هذه المنظومة سيكون له مردود مهم على العراق والكويت"، داعياً العراق والكويت ودول الجوار إلى أن يشاركوا في تشكيل هذه المنظومة".

ولفت الأحمد وهو وزير الديوان الأميري إلى أن "الرؤية الكويتية بشأن هذه المنظومة

بحاجة إلى دراسة وتطوير ودعم أكثر من قبل الإخوان في العراق والكويت"، مشيراً إلى أن "الكويت تهدف من خلال هذه المنظومة إلى تنويع اقتصادها وجعله لا يعتمد على إيرادات النفط فقط، بل على النشاط الإنساني في الدرجة الأولى كما كانت سابقاً".

وكان نجل أمير الكويت ووزير شؤون الديوان الأميري ناصر

وقال الأحمد في مؤتمر صحفي عقده بمبنى الجامعة الأميركية بمدينة السلمانية مساء أمس الأول الأحد "إن لدى أمير الكويت رؤية مستقبلية لعلاقة الكويت وشركتها مع العراق تتضمن تأسيس منظومة دول شمال الخليج"، مبيناً أن "هذه المنظومة إن تشكلت فستكون

الحدودية، كما تم الاتفاق على أسس وأطر مشتركة لحل جميع الملفات، ضمن جداول زمنية قصيرة، فيما اعتبر وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي رافق المالكي في زيارته أن ما تم الاتفاق عليه يعد تقدماً كبيراً في ما يتعلق بخروج العراق من الفصل السابع.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبنء السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس السابق صدام حسين دولة الكويت في أب من العام نفسه، ويسمح هذا البنء باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديداً للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجسيم مبالغ كبيرة من أرصده المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء الغزو.

الخليجية في آب ١٩٩٠. وكتيجة لتحسن العلاقات فكانت الكويت قد أعادت تسيير رحلات جوية إلى العراق، إذ هبطت في مطار النجف الثلاثاء ١٧ نيسان ٢٠١٢ أول طائرة كويتية بعد مرور ٢٢ عاماً على آخر رحلة للعراق، فيما أكدت شركة طيران الجزيرة أنها ستقوم برحلتين أسبوعياً إلى المطار قابلة للزيادة، فضلاً عن رحلات أخرى إلى بقية المطارات في البلاد.

وشهدت العلاقات العراقية الكويتية في الأونة الأخيرة تقدماً في ما يتعلق بحل بعض المشاكل العالقة، إذ اتفق الطرفان خلال زيارة رئيس الحكومة نوري المالكي الأخيرة للكويت في الرابع عشر من شهر آذار الماضي على إنهاء قضية التعويضات المتعلقة بشركة الخطوط الجوية الكويتية وصيانة العلامات

صباح الأحمد وصل إلى مدينة السلمانية، الخميس في ١٩ نيسان ٢٠١٢ والتقى رئيس الجمهورية جلال طالباني وسلمه رسالة خطية بشأن العلاقات بين البلدين ويخوض الاستثمارات الكويتية إلى العراق.

ويعد هذا التوجه الكويتي في شراكة مستقبلية مع العراق تتضمن تشكيل منظومة لدول شمال الخليج هو الأول من نوعه منذ سقوط نظام صدام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، ويمثل إشارة إلى وجود تقدم في العلاقات بين البلدين.

وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح قد شارك في أعمال مؤتمر القمة العربية ببغداد في ٢٩ آذار ٢٠١٢، في زيارة وصفته بالتاريخية، كونها الأولى لأمير دولة الكويت منذ الاحتلال العراقي للإمارة

الكشف عن تورط حمايات نواب سابقين وحاليين بتفجير البرلمان

□ بغداد/ المدى

وعن التوصيات التي سترفعها اللجنة التحقيقية في تقريرها عن تفجير البرلمان قال المصدر إن "التوصيات ستشمل تدقيق هويات عناصر الحميات جميع أعضاء مجلس النواب، بالإضافة إلى التأكد على تدوين المعلومات الشخصية المطلوبة في المستمسكات عند شراء شرائح الاتصال للهواتف النقالة لجميع أعضاء البرلمان والموظفين العاملين فيه".

يذكر أن انفجاراً وقع في ٢٨ من تشرين الثاني الماضي ٢٠١١ قرب مقر مجلس النواب في المنطفة الخضراء بواسطة سيارة مفخخة، وأسفر الانفجار عن إصابة عدد من المدنيين بينهم النائب عن التحالف

كونه يمثل الحلقة الأمنية الأضعف، مبيناً أن "السبب الذي حال دون تنفيذ العملية هو عطل محرك السيارة المفخخة التي كان يستقلها الانتحاريون". ولفت إلى "وجود أقراص مدمجة تحتوي على تفاصيل دقيقة عن عملية التخطيط للتفجير والمتورطين فيها وستعرض عند قراءة تقرير اللجنة النيابية داخل البرلمان والتي تبين كيفية قيام المتفجرين بعملية التخطيط للتفجير وحتى كانوا يمثلون منضدة رملية والتي تستخدم كمخطط توضيحي للعملية"، مرجحاً "تكرار الهجوم على البرلمان في حال عدم معالجة أسباب الخروقات الأمنية".

يستقلا عدد من الانتحاريين يرتدون أحزمة ناسفة ومحاولة السيطرة على إحدى العجلات الأمنية الخاصة بحماية الأمن داخل المنطفة الخضراء وبالتحديد التي تحمل مدفعا رشاشاً من العيار الثقيل ومن ثم إطلاق النار بشكل عشوائي على جميع المتواجدين من أعضاء البرلمان والموظفين والإعلاميين من أجل ان يخلف الهجوم أكبر عدد من الخسائر البشرية وبعدها يتم دخول الانتحاريين إلى داخل مبنى البرلمان وتفجير أنفسهم". وتابع المصدر أن "سبب استهداف المسلحين والانتحاريين لمبنى البرلمان دون غيره من المباني الحكومية في المنطفة الخضراء

كشفت مصدر في اللجنة التحقيقية الخاصة بتفجير مجلس النواب أن من بين المتورطين بعملية التفجير عناصر حماية لنواب سابقين.

وذكر المصدر لوالية كل العراق أمس أن "من بين المتورطين بجائحة تفجير البرلمان كانوا عناصر حمايات لنواب سابقين وأنهم استمروا بالعمل كحمايات لأعضاء برلمانيين حاليين، وأن المخطط للعملية هو يمني الجنسية الملقب بـ[أبو مهند اليماني]."

وأضاف أن "مخطط العملية كان يهدف إلى تفجير سيارة مفخخة والتي انفجرت بالفعل ومن ثم تدخل بعدها سيارة مفخخة أخرى



تفجير البرلمان.. (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

رد رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان على تصريحات رئيس الوزراء المالكي والتي اتهمه فيها بإثارة الطائفية في العراق وتحويل تركيا إلى دولة عدائية، وأكد أن تركيا تتدخل في العراق "فقط اقتصادياً ويطلب منه"، منتقداً "سكوت المالكي" عن التدخلات الخارجية عندما تأتي من الولايات المتحدة او إيران.

وقال اردوغان في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة القطرية الدوحة رداً على انتقادات المالكي له "نحن لا نتدخل في شؤون العراق الداخلية، نتخلنا اقتصادي، والمالكي نفسه طلب منا ذلك"، مقبلاً بالقول "الأخرون يأتون من على بعد عشرة آلاف كيلومتر ويتدخلون في العراق (في إشارة منه إلى الولايات المتحدة وإيران أيضاً) تتدخل ولا تفعلون شيئاً، أما عندما يكون الحديث صادرًا من تركيا فتبدون اعتراضكم".

وقال اردوغان من أهمية تصريحات المالكي ضده وأوضح "ليس مهما ما يقوله المالكي، لن يكون بمقدوره أن يفك حائلنا بيننا وبين إخواننا في العراق"، وتابع قائلاً "يهمنا بإثارة الطائفية.. لكن نحن نرى أن المالكي لديه مشكلة طائفية غير قادر على أن يتخلص منها".

ويجعلها دولة عدائية. وهاجم اردوغان عقب لقائه برئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني الخميس، ١٩ نيسان ٢٠١٢ في اسطنبول، رئيس الحكومة نوري المالكي واتهمه بإنكاذ التوتر بين السنة والشيعية والكردي في العراق بسبب استحواده على السلطة. وتأتي تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان ضد المالكي بعد فترة هدوء في الهجمات الإعلامية بين بغداد وأنقرة، وبعد بروز ملامح حلحلة للآزمة التي

نشبت بينهما على خلفية اتهام اردوغان لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢ بالسعي إلى إثارة "نزاع طائفي" كما حذر من أن أنقرة لن تبقى صامئة في حال أقدمت بغداد على هذه الخطوة كونها لن تسلم منها، فيما رد الأخير معتبراً أن تصريحات نظيره تشكل استفزازاً للعراقيين جميعاً، مؤكداً رفض التدخل في شؤون العراق الداخلية.

وتناغمت التصريحات التركية مع التصريحات السعودية القطرية ضد المالكي والتي أتت أيضاً بالتزامن مع تسريبات صحافية وتصريحات لبعض المسؤولين ككياد علاوي تحدثت عن عزم الكرد وائتلاف العراقية والتيار الصدري إضافة إلى تيار عمار الحكيم على حجب الثقة عن حكومة المالكي في حال لم يلتزم بمبدأ الشراكة في الحكم.

وبدأت العلاقات بين حكومة المالكي وأنقرة تسوء عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار ٢٠١٠، حيث اتهمت الأخيرة بدعم ائتلاف القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي الذي يعد الخصم الأكبر للمالكي.



أردوغان